

دراسة قانونية قبل إتمام صفقة VIVA

علمت «الأنباء» أن هيئة أسواق المال تعمل حاليا على دراسة صفقة الاستحواذ المرتقبة على شركة الاتصالات الكويتية VIVA من الناحية القانونية، حيث تريد التأكد أن الموافقة على عرض السعر المقدم من شركة الاتصالات السعودية للاستحواذ على VIVA لن تتأثر بأي عوامل قانونية لاحقا، خصوصا قانون حماية المنافسة. وكان جهاز حماية المنافسة قال في بيان صحافي الاسبوع الماضي انه يتجه لطلب معلومات من VIVA عن حصصها السوقية في كل الاسواق التي تعمل فيها للتأكد من عدم احتكارها لاي سوق. وقالت مصادر مسؤولة لـ«الأنباء» أن الهيئة تريد التأكد قبل اتمام تنفيذ الصفقة، وظهر متطلبات قانونية من خارج قانون الهيئة قد يؤثر على مسار الصفقة لاحقا، وبالتالي الضرر بصورة الكويت وسوقها المالي.

مصطفى صالح

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

الحدث

«هيئة الأسواق» تكشف اليوم عن الجدول الزمني لنقل المهام والصلاحيات إلى شركة البورصة

إنها مرحلة الخالد الآن.. لقيادة البورصة

ومن ثم خصصتها وطرح أسهمها للمواطنين ولمشغل عالي للبورصات بما يتوافق مع المادة 33 من القانون. ووعد الخالد، كما أكد في المؤتمر السابق ذكره، بتحويل شركة البورصة لتكون بمنزلة شركة فريدة من نوعها محليا وترقيتها الى الاسواق الناشئة بحلول 2020، علما انها ستكون أيضا أول بورصة على المستوى الخليجي مملوكة بنسبة الاغلبية للقطاع الخاص. وهناك مرحلة انتقالية للبورصة الكويتية، تتمثل في اعداد استراتيجية لتطوير خطة العمل وتقييم السوق، ومراجعة هيكله التنظيمي، والاستعداد لإدارة وتشغيل سوق الكويت للأوراق المالية كما هو منصوص عليه في قانون هيئة أسواق المال، والعمل على معالجة أوجه الخلل التي يواجهها السوق.

ورغم أن جميع القائمين على مرحلة خصخصة البورصة يبذلون مساع حثيثة للوصول بعملية الخصخصة إلى بر الأمان في فترة قياسية، إلا أن ثمة تحديات تواجههم، وتتمثل أبرز التحديات في ضعف السيولة التي تشهدها بورصة الكويت في الوقت الراهن، لدرجة أنها سجلت أدنى متوسط للسيولة في أكثر من 5 سنوات بتراجعها إلى نحو 16 مليون دينار يوميا، فضلا عن تراجع القيمة الرأسمالية بشكل لافت حتى أصبحت بورصة الكويت في المرتبة الخامسة بين أسواق الخليج.



**الخالد رئيسا**  
لشركة البورصة  
منذ 20 يوليو 2014

**امام الخالد**  
تحدي جذب  
مستثمر عالمي  
للبورصة

**تحدي آخر في ترقية**  
البورصة الكويتية  
لمصاف الأسواق  
الناشئة في 2020



**أبرز مؤشرات الخصخصة**

**50%**  
للمواطنين

**26-44%**  
للمشغل العالمي

**6-24%**  
للحكومة

المتوسط اليومي للسيولة تراجع إلى أدنى مستوى في 5 سنوات.. وأبرز التحديات التي تواجه خصخصة البورصة هو إعادة الثقة والسيولة



**رئيس الهيئة**  
د. نايف الجرحف  
وعد بعدم فشل  
خصخصة البورصة

**الهيئة وضعت**  
تواريخ محددة  
لإنجاز الخصخصة

**دعم لقيادة الخالد**  
لعبور المرحلة  
الانتقالية للبورصة

وقت زمني سريع عن المراحل التي مرت بها بعض الأسواق الأخرى.

لا للفشل

«خصخصة البورصة مشروع وطني لا يحتمل الفشل، وان هيئة أسواق المال تضع كل امكانياتها لكي يكون خصخصة سوق الكويت

على المستوى الاقليمي يعكس قوة القطاع الخاص الكويتي ويزيد من ثقة المستثمر المحلي ويستقطب المستثمر الاجنبي». كما أكد د. الجرحف لـ «الأنباء» في حوار خاص نشرته مؤخرا على عدة نقاط بشأن خصخصة البورصة الكويتية وهي كالتالي:

● أن دور هيئة أسواق المال في ملف خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية هو الأساس والمحور.

● ادارة سوق الاوراق المالية من قبل القطاع الخاص سيكون علامة فارقة في تاريخ سوق الكويت للأوراق المالية ومنظومة سوق المال بشكل عام.

● هدف هيئة الأسواق الآن هو جذب الشركات النفطية والعائلية للبورصة.

● انتظرنا سوق الكويت للأوراق المالية بحلة جديدة في 2017.

رؤية الخالد

وأمام رئيس شركة البورصة خالد الخالد تحد الآن في تطوير شركة البورصة

تدخل اليوم «الأحد» خارطة طريق خصخصة البورصة الكويتية في منعطف جديد، حيث من المقرر أن تعقد هيئة أسواق المال مؤتمرا صحافيا ظهر برئاسة د. نايف الجرحف وبحضور مدير عام البورصة الكويتية فالح الرقبة، ورئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت خالد الخالد للكشف عن الجدول الزمني لنقل المهام والصلاحيات والاختصاصات من لجنة سوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة البورصة الكويتية التي يتزعمها الخالد منذ 20 يوليو 2014.

وبإتصاف عملية نقل الصلاحيات والمهام تبدأ البورصة الكويتية مرحلة جديدة نحو خصصتها، حيث يفترض قانون خصصتها طرح أسهم شركة البورصة لاكتتاب المواطنين بنسبة 50٪، والنسبة المتبقية تتوزع بين الحكومة الكويتية المتاح لها التملك بنسبة تتراوح من 6 إلى 24٪، وبين مشغل عالمي لن تقل نسبته عن 26٪ وقد تصل إلى 44٪ سواء منفردا أو من خلال شريك في حال تخلت الحكومة عن نسبتها.

وكانت التعديلات التي شهدتها قانون هيئة أسواق المال تطرقت إلى نسب الخصخصة بعد أن كانت في السابق بواقع 50٪ للمواطنين و50٪ تتنافس عليها الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية، وذكرت هيئة أسواق المال أن تعديل النسب سيساعد سوق الكويت ويعطيه دفعة للأمام خاصة مع دخول مشغل عالمي متخصص لديه خبرة في إدارة أسواق عالمية، حيث من شأن ذلك تخطي مراحل كثيرة في

**دعم قوي من هيئة أسواق المال لإنجاح خصصة سوق الكويت المالي**

**50٪ من اكتتاب أسهم البورصة للمواطنين.. و50٪ بين الحكومة الكويتية والمشغل العالمي**

**التحدي الأكبر في جذب مستثمر أجنبي ثم الانتقال إلى مصاف الأسواق الناشئة**

تحليل

لاستيفاء شروط اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال: 10 ملايين حد أدنى لرأسمال للشركات المدرجة

مطلوب زيادة رأسمال 26 شركة بـ 100 مليون دينار

مجموعة الشركات- رأسمالها أقل من 10 ملايين دينار (الارقام في الجدول بالمليون دينار)					
الترتيب	الشركة	رأس المال	المطلوب-مليون د.ك	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية
1	الكوت	9.70	10.00	0.30	0.0%
2	بورتلاند	9.54	10.00	0.46	3.8%
3	تيريد	9.39	10.00	0.61	3.8%
4	حيات كوم	9.25	10.00	0.78	114.3%
5	استهلاكه	9.00	10.00	0.83	0.0%
6	معادن	8.26	10.00	1.74	1.0%
7	يوباك	8.25	10.00	1.75	0.4%
8	المستقبل	8.10	10.00	1.90	7.6%
9	المعامل	8.02	10.00	1.98	2.7%
10	الهلال	7.69	10.00	2.31	1.7%
11	كوت فود	7.32	10.00	2.68	6.3%
12	ورقية	6.44	10.00	3.56	33.5%
13	فنادق	5.78	10.00	4.23	0.1%
14	نايسكو	5.76	10.00	4.24	0.7%
15	ب ك تأمين	5.74	10.00	4.26	0.0%
16	النخيل	5.24	10.00	4.76	0.2%
17	الأنظمة	5.01	10.00	5.00	3.9%
18	صفوان	5.00	10.00	5.00	2.8%
19	خليج زجاج	4.66	10.00	5.34	1.6%
20	التغليف	4.65	10.00	5.35	0.7%
21	صيرفة	4.62	10.00	5.38	1.5%
22	الغذائية	3.34	10.00	6.66	0.3%
23	امتيازات	3.25	10.00	6.75	50.3%
24	مسالخ ك	3.11	10.00	6.90	0.2%
25	البناء	3.03	10.00	6.97	0.2%
26	ك تلفزيوني	3.00	10.00	7.00	14.0%
27	الجيبس	3.00	10.00	7.00	0.2%
28	وط للمسالخ	2.89	10.00	7.11	0.8%
الاجمالي باستثناء الشركات المنسحبة		157	260	103	192

بمعظمها بضعف التداول عليها حيث من المتوقع المزيد من الانسحابات لتفادي زيادة رأس المال الذي لا حاجة اليه في بعض الشركات.

● اما في حال الزيادة في رؤوس أموالها لاستيفاء شروط هيئة أسواق المال فهذه الشركات الـ 26 بحاجة الي اجمالي رؤوس أموال اضافية تقدر بنحو 103 ملايين دينار، على أساس القيمة الاسمية (100 فلس للسهم)، بينما بحاجة الي نحو 192 مليون دينار على أساس القيمة الدفترية لأسهم تلك الشركات.

تحدي شركات تخفض رأسمالها

تشكل هذه الشروط المتعلقة برأس المال تحديا للشركات التي يتخطى رأسمالها حاجز الـ 10 ملايين دينار (ما بين 10 و25 مليون دينار) والتي تخطط لإطفاء خسائرها المتراكمة بتخفيض رأسمالها مما يتوجب عليها رفعه من جديد لتفادي إلغاء ادراجها. وتشكل أيضا شروط الادراج هذه تحديا للشركات (خاصة الشركات العائلية) التي تستهدف ادراج أسهمها في السوق الرسمي بحيث يُفرض عليها زيادة رؤوس أموالها وتوسيع قاعدة مساهميتها والتحول إلى شركات مساهمة مقفلة برأسمال مدفوع بالكامل لا يقل عن 10 ملايين دينار.

● على صعيد آخر تشكل شروط الادراج الجديدة فرصة وضمانة لإدراج الشركات (المساهمة المقفلة الكويتية) ذات الأداء المالي الجيد

المحلل المالي

حدد كتاب قواعد الإدراج في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال أنه يجب على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ان تستوفي الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، حيث يجب ألا يقل رأس المال المدفوع للشركة عن 10 ملايين دينار، وفي حال انخفاض عن هذا الحد يحق لهيئة أسواق المال إلغاء ادراج أسهم الشركة. وأمام الشركات غير المستوفية نحو عام من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لاستكمال هذه المتطلبات، يحد أدنى 10 ملايين دينار للشركة المدرجة في السوق الرسمي، و3 ملايين دينار للشركة المدرجة في السوق الموازي. وأجرت «الأنباء» تحليلا حول الشركات غير المستوفية كالتالي:

● بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي والتي يقل رأسمالها عن 10 ملايين دينار (باستثناء الشركات التي وافقت هيئة أسواق المال على انسحابها- كوت فود والتغليف) 26 شركة باجمالي رؤوس أموال بلغت 157 مليون دينار.

● تتصدر هذه المجموعة شركة الكوت برأسمال 9,7 ملايين دينار واسمعت بورتلاند برأسمال 9,54 ملايين دينار وتيريد بـ 9,39 ملايين دينار. بالتالي يترتب على كل هذه الشركات زيادة رأسمالها الي الحد الأدنى أي 10 ملايين دينار.

● تتميز هذه الشركات

**الشروط الجديدة**

**تحدي للشركات**

**المتجهة لتخفيض رأس المال لإطفاء الخسائر**

**فرصة للشركات المقفلة الراغبة في الإدراج لإعطاء قيمة مضافة للسوق**